الخطاب السياسي الكردستاني والانتخابات العراقية الثالثة

م.د.أنور سعيد الحيدري

فرع الفكر السياسي

يشكل الخطاب السياسي الكردستاني في العراق محورا مهما من محاور الخطاب السياسي العراقي بأبعاده الفكرية، والتطبيقات العملية المترتبة عليه فيما بعد، و(الكردستانية) إشارة منه لتجاوز الإطار القومي (الكردي) كمدخل للإطار الوطني، وانطلاقا من (كردستان) كرقعة جغرافية تضم قوميات وديانات متعددة غير القومية الكردية. ويمكن القول إن الخطاب السياسي الكردستاني ينطلق من دوائر فكرية أساسية ثلاث تجمعها الهوية القومية الكردية، وهي:

– الدائرة الحزبية: وتتضمن المرتكزات الفكرية التي انطلقت من خلالها الكيانات السياسية الكردستانية المتعددة، ورؤاها وتصورتها للقضية الكردية عموما.

– الدائرة الإقليمية: وتتمثل في أطروحاتها الفكرية وتصوراتها العملية للقضايا ذات الشأن المحلي ذو العلاقة بإقليم كردستان العراق.

– الدائرة الوطنية: والمتعلقة بتصوراتها وأطروحاتها حيال الوضع العراقي بشكل عام. وهي محور ورقتنا هذه.

والخطاب السياسي الكردستاني الذي نتناوله هنا يشتمل على نتاج ما أفرزه الخطاب السياسي للقوى الكردستانية التي خاضت الانتخابات العراقية الثالثة (آذار 2010)، وحازت على مقاعد في السلطة التشريعية الاتحادية العراقية (مجلس النواب). وهي كالآتي:

1. التحالف الكردستاني: ويضم 13 كيانا سياسيا كردستانيا، كرديا وتركمانيا، وبمسميات: ليبرالية، اشتراكية، شيوعية، ديمقراطية، إسلامية، أو وطنية، عماده الحزبان الكردستانيان الكبيران: الحزب الديمقراطي الكردستاني: ويميل إلى النزعة القومية اليمينية، وهو من أعرق الأحزاب الكردستانية والعراقية. والاتحاد الوطني

الكردستاني: ويعد نفسه بمثابة اليسار الكردستاني. وقد خاض الحزبان الانتخابات العراقية، والتشريعية الكردستانية تحت هذا الاسم، وبخطاب واحد.

2. التغيير: وتشكل الجناح اليساري المنشق عن الاتحاد الوطني الكردستاني بعد اتهامه بالجنوح نحو اليمين. وقد خاض الانتخابات الكردستانية الثلاث– المحلية والتشريعية والرئاسية– التي جرت في كانون الثاني2009، وحصل على نسبة لا يستهان بها من الأصوات والمقاعد.

3. الإتحاد الإسلامي الكردستاني: وهو الجناح الكردستاني الاخواني. ويرى نفسه حزبا وطنيا إصلاحيا يسعى لحل المشكلات السياسية والاجتماعية والثقافية من منظور إسلامي، ولا يمكن احتسابه من قوى الأصولية الإسلامية كونه يتطلع إلى دستور مدني، ويرى في الحكومة مؤسسة مدنية محايدة، وله حضوره في المؤسسات التشريعية والتنفيذية العراقية، الاتحادية والإقليمية.

4. الجماعة الإسلامية الكردستانية: وهي كيان سلفي يسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية، لكنه يؤمن بـ (المداراة) التي تعني له مسايرة الأمر الواقع دون تقديم تنازلات في المبادئ تؤدي إلى (المداهنة)، وله حضوره في المؤسسات التشريعية العراقية، الاتحادية والإقليمية.

وقد اتفقت القوى الكردستانية على تشكيل لجنة مشتركة تتولى توحيد خطابها ومواقفها إزاء التفاوض والتعامل مع القوى السياسية العراقية الأخرى فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الاتحادية، وكذلك ظهورها ككتلة واحدة في البرلمان الاتحادي، فضلا عن سعيها لضم مقاعد المكونات غير السياسية إليها – المسيحيون والأزيديون والشبك.

وقد ساعد على ذلك تصريحات أدلى بها أعضاء في (القائمة العراقية) هدفت إلى حصولها على موقع رئيس الجمهورية الذي كان من نصيب التحالف الكردستاني منذ الانتخابات العراقية الأولى (2005)، بدعوى أن الأخيرة حلت رابعا في ترتيب الكتل البرلمانية، ففقدت الاستحقاق الانتخابي الذي يؤهلها لشغل الموقع، فضلا عن كون الموقع المذكور يفترض أن يشغله (عربي) طالما أن العراق هو بلد عربي، كما

أن (القائمة العراقية) كانت المنافس الأبرز للتحالف الكردستاني في محافظات تشهد توترا عرقيا بين العرب والكورد كنينوى وكركوك وديالى. ولم ينف الكورد أن خطاب (العراقية)، الذي وصف بأنه مستفز، كان وراء الإسراع في صياغة الخطاب السياسي الكردستاني كخطاب موحد على الصعيد الاتحادي، وتشكيل كتلة كردستانية في البرلمان الاتحادي ممثلة لـ"شعب كردستان بجميع مكوناته"، والإصرار مجددا على إعادة ترشيح الرئيس جلال طالباني لرئاسة جمهورية العراق. ولم يخف التحالف الكردستاني الخلافات بين القوى الكردستانية الأربع، لاسيما بين (التغيير) و(الإتحاد الوطني الكردستاني)، إلا أنه ذكر بأن ساحة الخلافات ستكون في إقليم كردستان فقط، وبأن (التغيير) لن تخرج عن الإجماع الكردي وطنيا.

ويمكن إيجاز أبرز ملامح الخطاب السياسي الكردستاني على النحو الآتي:

1. الالتزام بالدستور: بوصفه ضامنا لحقوق جميع العراقيين، ومرسخا لمبدأي الديمقراطية والاتحادية، وبالالتزام به لن تبقى مشكلة في العرق دون حل، وضرورة أن يكون ذلك الالتزام نابع عن إيمان وقناعة، وليس كمرحلة انتقالية، مع التركيز على ضرورة تطبيق المادة (140) من الدستور، وعدها من أولويات التحالف مع القوى الأخرى في تشكيل الحكومة الاتحادية، والتأكيد على أن الوقوف إلى جانب الدستور والعملية السياسية هو لأجلها بالدرجة الأساس.
2. تشكيل الحكومة: يفترض أن يتم بضوابط واضحة، وتلافي "الأخطاء السابقة"، وعدم التحالف مع من لا يؤمن بالدستور، والاتفاق على البرنامج الحكومي قبل التحالف، ولا يوجد خط أحمر أمام من يشغل موقع رئيس الوزراء إذا ما جرى الاتفاق على الالتزام بتلك الضوابط.
3. العلاقة مع القوى الرئيسية: وهناك تفاوت في الرؤية إزاء كل منها، أبرز ملامحه:
   أ- الائتلاف الوطني العراقي: ويعد حليفا أساسيا للقوى الكردستانية.
   ب- ائتلاف دولة القانون: حليف محتمل، ولكن هناك ملاحظات ومشكلات "مؤسفة" معه، يجب بحثها جديا لعدم تكرارها في المستقبل.

وقد أعرب الرئيس طالباني عن دعمه لمرشح الكيانين السالفين لرئاسة مجلس الوزراء في حال اندماجهما أو ائتلافهما.

ت- القائمة العراقية: وترى القوى الكردستانية أنها حليف كخط عام، ولكن عناصر فيها "رفعت راية العداء للشعب الكردي" وفي وقت لم يعاد فيه الكرد الأمة العربية، وكان عداؤهم منصبا على الدكتاتورية في العراق، فإن عناصر في (العراقية) "تتبجح بعداء الكرد".

4. كركوك: وهي "جزء من كردستان"، والالتزام بالمادة (140) هو السبيل لحل مشكلتها. وهي ذات "أكثرية كردية"، ونتائج الانتخابات لا تعكس بالضرورة واقعها الديموغرافي وذلك لأسباب منها تشتت الأصوات الكوردية بين القوائم المتنافسة، وعمليات تزوير وقت لصالح (العراقية) لاسيما في (الحويجة). وإن مبدأ الحوار هو الأساس في حل المشكلة، ولكن بعد تطبيع الأوضاع فيها، وحيث يجري الاستفتاء لتحديد مصير المدينة.

5. المناطق المتنازع عليها: مشكلتها ليست محلية كما ترى (العراقية) التي دعت إلى التفاوض معها بشأنها، بل هي مشكلة وطنية تحل في بغداد. أما فيما يتعلق بنينوى فإن على (الحدباء) التخلي عن "الاستفزاز" أولاً، وقبول الشراكة المتوازنة مع "نينوى المتآخية"، ذلك أن الأخيرة لن تلتحق بالأولى.

6. اجتثاث البعث: طبق بطريقة معكوسة، ويفترض أن لا يعني الاجتثاث قطع الأرزاق، بل وإنما اجتثاث فكر البعث وثقافته، بمعنى اجتثاث فكرة الدكتاتورية، وثقافة الحزب الواحد والرأي الواحد والزعيم الواحد مع التأكيد على رفض أن يتولى البعثيون مناصب مهمة ومواقع مرموقة في الدولة، لاسيما في الأجهزة الأمنية.

7. العلاقات مع الدول العربية: لم تقم الدول العربية بواجبها حيال العراق، ولم تكن هناك جدية منها لتحسين العلاقات معه، ومرد ذلك يعود إلى شعورها بأن استعادة العراق لوضعه الطبيعي سيكون على حساب نفوذها، مثلما أن كل دول الإقليم، دون استثناء، تدخلت بالشأن العراقي، وإليها يعزى سبب التدهور الأمني، وعلى العراق أن

يمتلك المبادرة في فتح باب الحوار معها ومصارحتها، وهو من مهام الحكومة الاتحادية.

ويمكن القول إن الخطاب السياسي الكردستاني مازالت تسيطر عليه مخاوف الماضي، وهواجس الاستبداد بسلطة مركزية ذات طابع قومي يمثل الأكثرية ويكون الكورد أحد أهم ضحاياه، ومع تجربة ما يقارب العقدين من الخروج عن هيمنة السلطة المركزية والدكتاتورية، ودخول العراق مرحلة التحول نحو الديمقراطية منذ العام2003، إلا أن تلك الهواجس ما زالت قائمة، والمخاوف مابرحت قائمة. عزز ذلك موقف وتصريحات للقائمة العراقية ذات البعد القومي، والتي ارتكزت قواعدها الجماهيرية في مناطق ذات تماس مع القواعد الجماهيرية للقوى الكردستانية، والمسائل ذات الخلافات بين الجانبين، ومع وجود خطوات لتلافي تلك المشكلات على نحو يصب في تعزيز الوحدة الوطنية العراقية، إلا أن النوايا على ما يبدو مازالت تكتنفها الشكوك وبعض مكامن الخشية من المستقبل بتأثير الماضي. الأمر الذي قد تنعكس آثاره على العلاقات بين المكونات العراقية.